وارتكاب هذا التكلف مبتدأ عطف عليه قوله وجعل وقوله
واخراجها وحجته قوله لان نظرهم في الالفاظ انفسها قوله
وبهذا التأويل اقرب الى الضبط مما هو ظاهر حالها اراد
بالتأويل التكلف المذكور الذي هو جعلها في اصل وضعها
دالة على الحدث ثم هجرت تلك الدلالة في الاستعمال واراد
بظاهر حالها الحالة التي هي الآن عليها من خلوها عن الحدث
ومشابهتها الحروف في ان معانيها توافق معاني الحروف
في عدم صلاحية الاخبار بها وجدها وقوله لمشاركتها
الافعال في الاحكام علة لقوله اقرب وحاصل كلامه
انا اذا ذكرنا من التكلف اقرب الى الضبط اذ لا محالة يجب
ادخالها في الافعال لمشاركتها اياها في الاحكام فيجتمع
الافعال مشتملا على الحدث اكثرها الآن وبعضها في الاصل
اقرب لضبط الافعال من تقسيمها الى قسمين احدهما ما يشتمل
على الحدث وهو الاكثر والثاني منهما ما يخلو عن الحدث وشابه
الحروف هذا ويمكن ان يقال مراده ان هذا التكلف اقرب
لضبط الحروف مما هو ظاهر حالها التي هي موافقة معانيها
لمعاني الحروف فان تلك المعاني تقتضي ادخالها في الحروف

الا انه

الا آنه ح ينتشر ضبط الحروف اذ يلزم تقسيمها الى القسمين
قسم يشارك الافعال في الاحكام وقسم غير يشارك قوله
وبهذا اتضح ظهر ان ما ذكره اي بما ذكر من انهم يحكمون عليها
احكام الافعال دون الحروف ظهر ان ما ذكره تكذيب
لان المقصود بكون نظرهم في الالفاظ انفسها ان الالفاظ
هي المقصودة بالاحكام ولا ينافيه جريان الاحكام عليها
بملاحظة المعاني فجعلهم الاحرف الناقصة مشاركة
للافعال في الاحكام يكذب ما ذكر فافهم قوله كشيء واحد
بخلاف الفعل فان النسبة في الفعل ممتزجة مع باقي ما ليت ح
اعتبر في مفهومه الامتزاج المذكور وكهذا المجموع مفهوم
المطابق لا يقع محكوما عليه ولا محكوما به بل انما يحكم
باعتبار معناه التضمني اعني الحدث قوله عدم دلالة
الفعل على النسبة بدون ذكر الذات مبني على مذهب من
قال بان مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اما على
مذهب من يقول بان مدلوله النسبة الى فاعل ما فالفعل
يدل على النسبة بنفسه من غير انضمام الذات معه على ما صرح
به الشارح في بعض تعليقاته في النحو والمفهوم مما ذكره الشارح

Copyright © King Saud University